

## قضايا

**إثر انقلاب «8 آذار» مباشرة، تم تسريح قيادات الجيش السابقة والضباط الذين أيّدوا الانفصال، وفي مقدّمهم وزير الدفاع الفريق عبد الكريم زهر الدين، ومدير الأمن العميد الدمشقي مطيع السمان. وإعادة الضباط الوجوديين المسرّحين إلى الخدمة، باستثناء بعض الناصريين. ما أبعاد هذه الخطوة ودلالاتها؟ هنا الجزء الثاني والآخر، من مقالة موسعة تقرأ مسار الجيش السوري من لحظة تاسيسه حتى هيمنة الأسد عليه وإخضاعه**

### سنوات التحولات الخطيرة (1963-1970)

## الجيش السوري في عيدهِ الماسي [2/2]

عفلق الذي وقع على حل الأحزاب سرعان ما تراجع عن موقفه، وأكرم الحوراني الذي كان نانبا شكلياً لعبد الناصر وقع على وثيقة الانفصال، فتم إبعاده كلياً عن الحزب بعد عهد الانفصال، ولم يبق إلا صلاح البيطار من بين المؤسسين واجهة قيادية يتولى رئاسة الحكومة أمام تعطش العسكريين للاستئثار بالحكم، بعيداً عن محاولة الهيمنة عليهم من تلك القيادات الحزبية المدنية.

كان ممن وقف في صف القيادة القومية الرئيس أمين الحافظ وبعض أعوانه، فيما نشب بين الطرفين صراعٌ خفي، لاجتذاب القيادات الدرزية، كاللواء فهد الشاعر والرائد سليم حاطوم المتميز بقيادته سلاح المغاوير ذا الكفاءة الخاصة، فيما بدأ اللواء محمد عمران في موقف حائر بين الطرفين، وهو ما جعل صلاح جديد يركّز جهوده لاستمالة سليم حاطوم إلى صفه، ليكون رأس الحربة في المواجهة العسكرية في ما عرف بحركة 23 شباط 1966، وانتهت باعتقال الرئيس أمين الحافظ، بعد مهاجمة منزله وإصابته وإيخته في معركة دامية، قتل فيها كثيرون من قوة الحرس الرئاسي وقوات المغاوير المهاجمة، وانتهت باعتقال الرئيس أمين الحافظ، وكثيرين من قيادات الحزب والدولة، ومؤسس اللجنة العسكرية السابق اللواء محمد عمران، وزجّهم في السجن، ليغدو صلاح جديد القائد الفعلي للحزب والدولة.

##### الهيمنة العلوية على الجيش

لم تمض أشهر، إلا وتمت تصفية الأقباء العسكريين من الطائفة الدرزية، إثر تمرد سليم حاطوم في السويداء، وما جره عليه من وبال انتهى باعتقاله وتصفيته في السجن. وكان قد سبقه اعتقال اللواء فهد الشاعر. اتهاماً له بمحاولة التحضير لانقلاب، ليُستنزف الجيش مزيداً من قياداته على أبواب حرب يونيو/ حزيران 1967، والتي ما زالت التحقيقات فيها غير مكشوفة الوثائق، عن دور وزير الدفاع حافظ الأسد الذي أمر بإذاعة بيان سقوط القنطرة عبر الإذاعة، قبل حدوث المواجهة وما تبعه من هروب قائد الجبهة، أحمد المير ملحّم، متنكراً على ظهر حمار، والتوجّيه إلى الخطوط الأولى على الجبهة بالانسحاب الكيفي عن طريق الأراضي السورية واللبنانية، وإعادة التجمع في حمص لا في دمشق العاصمة. المستغرب بعد هزيمة 1967 أن التحقيقات في دور حافظ الأسد لم تنتج نتيجة عملية، بل زادت سيطرة الأسد على مفاصل الجيش ومراكزه الحساسة بالتخلص من ضباط عديدين، غير خاضعين لسيطرته التامة، كالعميد (السني) أحمد سويداني رئيس الأركان، والعرضيين الإسماعليين في اللجنة العسكرية منذ التأسيس، أحمد المير ملحّم الذي تم إبعاده وعبد الكريم الجندبي رئيس الاستخبارات الذي انتهى دوره انتحاراً (أو نحرًا) في مكتبه في ظروف لم يتم الكشف عن ملبساتها). وبذلك تكون اللجنة العسكرية بقيادة جديد قد تخلصت من جميع أعضائها من غير العلويين، ولم يبق من أعضائها غير صلاح جديد وحافظ الأسد بعد إطاحة عمران أيضاً. المستغرب أيضاً أن صلاح جديد مهندس هذه الصراعات والنهايات، وعلى الرغم مما يروى عن تجلّي صراع نفوذ بينه وبين مرؤوسه حافظ الأسد لم يجرّأ ساكناً تجاهه، ما يجعل الاحتمال وارداً بتنسيق خفي، أو بتوافق ضمني بينهما، للتخلص من جميع رفاق المرحلة السابقة، قبل أن يحين أوان استفراد أحدهما بالسلطة المطلقة من دون منغصات. لعل ذلك ما يفسر تحول الصراع بين صلاح جديد وحافظ الأسد إلى الاحتدام، عقب أحداث أيلول في الأردن 1970، حين رفض حافظ الأسد، من موقعه وزيراً للدفاع، مؤازرة سلاح الجو.

أيقن صلاح جديد أن الساحة لا بد أن تكون لأحدهما فقط، فدعا إلى مؤتمر حزبي استثنائي، استمر نحو أسبوعين، وكانت نتائجه، بعد جلسات الخداع والغدر، تتجه إلى فصل الأسد وفريقه من الحزب وإقالته من منصبه ومحاسبته على عدم إطاعة الأوامر، وأدواره السابقة المسكوت عنها في التحقيقات. وكان حافظ الأسد جاهزاً لممارسة الدور الذي لعبه مرات ومرات مع صلاح جديد، فحرّك قواته إلى قلب العاصمة، لتعتقل جميع الموجودين من القيادات البعثية، وليعلن بعدها ما أسماها بالحركة التصحيحية (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970)، متخلصاً من جميع مناوئيه، والواقفين مانعاً في طريق تفزده في السلطة حاكماً مطلقاً من دون خصوص، بعد سبع سنوات من حكم البعث، تحول الجيش الوطني خلالها إلى عقائدي فطائفي، ليأتي عليه بعدها حين من الدهر يحولُه شيئاً فشيئاً، وبشعارات معلنة، إلى جيش أسدي (كاتب سوري)



جنود سوريون في دمشق في 1/1 1960 (Getty)

والاستقالة والتقاعد، لتشمل وزير الدفاع الفريق الصوفي، ونائب رئيس الأركان اللواء القطيني، فيما أبعاد رئيس الأركان، زياد الحريري، إلى السفارة في إسبانيا، بعد تصفية كتلته المستقلة. وبحلول منتصف يوليو/ تموز 1963، كانت المواجهة العسكرية قد باتت حتمية في صراع ضباط «البعث»، مع ما تبقى من الضباط الناصريين، ومن يتحرّك منهم، على الرغم من عدم إعادته إلى الخدمة، كالعقيد جاسم علوان الذي قاد الحركة الناصرية يوم 18 يوليو/ تموز، وكان من أسباب فشلها انكشاف مخططاتها وتحركاتها عبر الضابط (العلوي) محمد نبهان الذي زرعه صلاح جديد عميلًا في صفوفهم المكتشفة باندفاع يصل إلى حد السذاجة. تمت السيطرة بالقوة على غلبان الشارع، وإفشال الحركة العسكرية واعتقال جميع من شارك فيها، بل ومن سبق تسريحهم وإبعادهم بمن فيهم القادة. وعقدت محكمة عاجلة بستان ثوري، اتخذت قرارها مباشرة بإعدامهم جميعاً، منتظرة وصول الرئيس الفريق لؤي الأتاسي قادماً من مصر للتصديق على حكم الإعدام، حيث كان مع مجموعة من البعثيين في جلسة مناقشات مع عبد الناصر في مصر حول الوحدة المزعومة، وهي الجلسة التي أنهاها عبد الناصر على عجل، لمعرفته بما حل في سورية. رفض الأتاسي حين عودته، وبصفته رئيساً، التوقيع على قرارات الإعدام، وقد استقالته مباشرة، مبرّئاً نفسه من الدم السوري.

ولعل تلك الاستقالة، بحد ذاتها، كانت فرصة جديدة سانحة للجنة العسكرية، حتى وإن لم تتم قرارات الإعدام لانقضاء على آخر ما يفصلهم عن الاستفراد بالجيش والحكم، فقدموا مباشرة وزير داخليتهم، اللواء أمين الحافظ، رئيساً وقائداً عاماً للجيش، وتم تريع محمد عمران إلى رتبة لواء، لينتبع إليها صلاح جديد في قفزة ثلاثية، وليتحول «البعث» إلى حزب حاكم بمفرده، له الحق المطلق في قيادة الدولة والمجتمع، كما سينص الدستور، وليتحول الجيش أيضاً من جيش وطني إلى جيش عقائدي، عقيدته «البعث»، كما في كل الأنظمة الشمولية.

تؤكد الوثائق والروايات الحية أن اللجنة العسكرية البعثية، وبتخطيط مهندسها وعقلها المدير، صلاح جديد، ومن في ركبهِ، مارست كل أنواع التفرير والخداع والغدر على نحو غير مسبوق، وصولاً إلى مراميها، الظاهر منها كشعار العقائدية، والباطن في سعيها إلى طييف الجيش، ومن ثم فرض الهيمنة العلوية عليه، وهو ما ستكشفه السنة التالية من تفرد «البعث» بالسلطة. الصراع البعثي البعثي والهيمنة الطائفية ما إن سيطر البعثيون، بمفردهم، على الحكم والجيش، حتى برز صراع جديد داخل صفوفهم، هذه المرة قاده العسكريون، ومن لف ليفهم من البعثيين المدنيين في التنظيم القطري ضد قيادتهم التاريخية، وما عرف بالقيادة القومية للحزب، بمن فيهم من المؤسسين أنفسهم، وللحقيقة، يعود التدمير من تلك القيادات في جذوره إلى تخطئ القيادة والمؤسسين في مواقفهم غير الممنهجة، منذ لحظة الوحدة وما تبعها من ارتدادات على الحزب، فميشيل

## ” اللجنة العسكرية البعثية، وبتخطيط مهندسها وعقلها المدير، صلاح جديد، ومن في ركبهِ، مارست كل أنواع التفرير والخداع والغدر على نحو غير مسبوق

### المستغرب بعد هزيمة 1967 أن التحقيقات في دور حافظ الأسد لم تفض إلى نتيجة عملية، بل زادت سيطرة الأسد على مفاصل الجيش ومراكزه الحساسة

الشارع، ولغت الانتباه إلى حقيقة ما يجري في الجيش، من إبعاد ضباطهم لحساب تعيين مزيد من الضباط البعثيين، حتى من غير العاملين، فحرّك الشارع مباشرة وضعف تماسكهم، وأسلوب صلاح جديد التكتيكي في نقلاتهم، من خلال سيطرته على مكتب شؤون الضباط، كان له أثر كبير في ضعفتهم.

حاول الناصريون في مايو/ أيار 1963، عبر الاستقالة الجماعية لوزرائهم إثارة

واندفاعه للوحدة (مع مصر)، وقربه بذلك من البعثيين والناصريين، لرئاسة المجلس ثم رئاسة الجمهورية، بعد ترفيعه إلى رتبة فريق. كما تم تعيين اللواء محمد الصوفي، البعثي الأصل والمنتسب لحركة الوجوديين الاشتراكيين بعد الانفصال، وزيراً للدفاع، فيما تولى العميد المستقل، زياد الحريري، رئاسة الأركان، والعميد الناصري راشد القطيني نائباً له. أما العقيد الناصري نور الله الحاج إبراهيم، فتمت تسميته قائداً لسلاح الجو.

كان البعثيون راضين بدايةً عن هذه التشكيلات الصورية، فرتب ضباطهم المدنية، وقتلهم بين صفوف الضباط الكبار، لا تسمح لهم مباشرة بتولي مواقع القيادة، مدركين أن ضباطهم الذين تم ترفيعهم أيضاً وتوليتهم قيادة تشكيلات ميدانية، برّية وجوية، ستسمح لهم باستغلالها قريباً، واستدعوا من الأرجنتين أعلامهم رتبة، العميد أمين الحافظ، ليتولى وزارة الداخلية بعد ترفيعه إلى رتبة لواء في حكومة المناصفة مع الناصريين، برئاسة المؤسس البعثي صلاح البيطار. في الوقت الذي كان فيه الرئيس يندفع وفريق المستقلين والناصريين باتجاه وحدة جديدة ثلاثية، تضم العراق إلى الطرفين، السوري والمصري، كانت اللجنة العسكرية البعثية توسع دائرتها، ناسجةً بإحكام خطوط شراكها، للتخلص من كل الضباط ممن تراهم عقبة في طريق استفرادها بالحكم وقيادة الجيش. بدأت اللجنة بحلقة المستقلين الأضعف، عبر كتلة زياد الحريري من المستقلين، وكانت قرارات تسريح الضباط تصدر في أثناء إرسالهم في فود وبعثاء لمناقشة أمور الوحدة مع مصر والعراق، لتضمن ألا يكونوا على رأس قطعهم العسكرية، خلال صدور أمر التسريح. اتجهت اللجنة بعدها إلى خصمها الأكبر، المتمثل في الضباط الناصريين الذين لم تكن حلقات التامر خافية عنهم، لكن انكشافهم وضعف تماسكهم، وأسلوب صلاح جديد التكتيكي في نقلاتهم، من خلال سيطرته على مكتب شؤون الضباط، كان له أثر كبير في ضعفتهم.

حاول الناصريون في مايو/ أيار 1963، عبر الاستقالة الجماعية لوزرائهم إثارة

##### محمد علاء الدين

تؤكد وثائق أكثر من جهة دولية عبر مراسلات خارجيتها وبيانات استخباراتها أن وضع الغلبان الشعبي والعسكري في سورية وصل إلى ذروته مطلع عام 1963، وأن الانقلاب على سلطة الانفصال (مع مصر) قادم لا محالة، ووشيك الوقوع، خصوصاً بعد انقلاب فبراير/ شباط في العراق، وهو ما دفع ضباطا عديدين حيايين، لكسب ود زملائهم القوميين، بغلبتهم ذات الميول الناصرية، أملاً في دور لهم خلال المرحلة المقبلة، أو حفظاً لأنفسهم من مخاطر التسريح والإبعاد، كما يحدث فيما اعتادوه من حركات انقلابية، وهو ما عزز ميزان القوى الراجح أصلاً في كفة العسكريين المناوئين للانفصال. كان كبار القادة العسكريين حينها من المحايدين بميول قومية، ومن الناصريين مكشوفي الولاء، المنذعين، بعاطفية، إلى إعادة الوحدة مع مصر من دون تنظيم منضبط، أو تنسيق عالي المستوى فيما بينهم، على نقبض الضباط البعثيين، الذين كانوا، على صغر رتبهم، يعملون بانضباط وسرّية بقيادة أعلامهم رتبة الرائد صلاح جديد الذي بات القائد الفعلي للجنة البعثية العسكرية، بسبب وجود مؤسسها الثاني، المقدم محمد عمران، في المعتقل.

أدار صلاح جديد تنظيمه بدقة وإحكام، وبما عرف عنه لاحقاً، بعد تستر وإخفاء، من مكر ودهاء يعتمد على كسب ثقة قادته بإظهار كامل الولاء والطاعة العمياء لهم، طاوياً في سره ما يبئته ويحكه من مؤامرات ضدهم. يروي عبد الحميد السراج، بعد تقاعده، في لقاء صحافي، هذه الحادثة التي جرت في مكتبه، حين كان رئيساً للاستخبارات، بعد اغتيال عدنان المالكي، وأنهاام المقدم غسان جديد، الشقيق الأكبر لصلاح، بزلوعه في عملية الاغتيال، حيث هاتفه المقدم البعثي مصطفى ممدون، معلماً إياه بالخصوص مع ضابط شاب سيقدّمه له، وحين دخل المكتب، كان وراء حمدون ضابط برتبة نقب، قدمه للسراج معزفاً به، أدى صلاح جديد التحية العسكرية بقوة، ارتجت لها أرضية المكتب، وقال: «سدي، باسمي وباسم آل جديد، أنطوع لقتل أخي غسان غسلًا لعارنا الوطني بسبب أفعاله». ويتابع السراج روايته الحادثة: «حملت فيه بغضب، وأنصرف.. فيما بهت حمدون وخرج في إثره». ويبدو جلياً أن صلاح جديد استمرّ على طريقته في إظهار ولائه للقادة، مستغلاً، في هذه المرحلة، موقعه الحساس، نائباً لمدير شؤون الضباط، بكل ما يسمح به الموقع من تكتيك ومناورة في وضع من يرغب من الضباط في الموقع الذي يختاره له، لتفجيراً لدور قادم أو تهميشاً، وهو الموقع الذي سيقبى متمسكاً به، حتى في المراحل اللاحقة، لمعرفته الدقيقة بعمق أثره. في هذه الظروف، تحرك الضباط والعسكريون، بقيادة العميد المستقل والأعلى رتبة، زياد الحريري، يدبم كامل من نظرائه الذين أبعدهتهم حكومة الانفصال عن الخدمة، في صبيحة 8 مارس/ آذار 1963، للسيطرة على العاصمة ومحيطها في الانقلاب الذي سمي «الثورة»، جرباً على عادة الانقلابات العسكرية في المنطقة حينها، منهيأً سنة وبضعة أشهر من عهد الانفصال، وما تخلله من ممارسات ديمقراطية شهدت تجاذباً مع العسكر، مرّة أخيرة في تاريخ سورية، لتبدأ مرحلة جديدة ومديدة من سيطرة العسكر على كل مفاصل الدولة، وبتحولات شديدة التسارع والخطورة.

##### الجيش من الوطنية إلى العقائدية الطائفية

إثر انقلاب «8 آذار» مباشرة، تم تسريح قيادات الجيش السابقة والضباط الذين أيّدوا الانفصال، وفي مقدمهم وزير الدفاع (الدرزي) الفريق عبد الكريم زهر الدين، ومدير الأمن العميد الدمشقي مطيع السمان. وإعادة الضباط الوجوديين المسرّحين إلى الخدمة، باستثناء بعض الناصريين، كالعقيد جاسم علوان، فيما أثر الفريق جمال الفيصل عدم تلبية الدعوة إلى المشاركة، واعتزال الحياة العسكرية والسياسية، أما الفريق عفيف البرزي فأكدت لنا ابنته أنه لم تتم دعوته للمشاركة، نافية الروايات الزاعمة أنه دعى واعتذر. تشكل سريعاً، خلال أيام الانقلاب الأولى، مجلس عسكري باسم مجلس الثورة، ضم من البعثيين محمد عمران وصلاح جديد ومويسى الزعبي، ومن المستقلين زياد الحريري وغسان حداد وفهد الشاعر، ومن الناصريين راشد القطيني وفواز محارب ودرويش الزوني وكمال هلال، وتم التوافق على العميد لؤي الأتاسي، المعروف بحماسة